مجلس النواب

الفريق الحركي الرباط في 2025/09/22

الرقم : 24426

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تعزيز مكافحة التشهير الإلكتروني وحماية سمعة الأفراد والشخصيات العامة

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

في ظل التطور الهائل لمنصات التواصل الاجتماعي وانتشارها الواسع في المجتمع المغربي، أصبحت هذه المنصات مسرحا لتبادل الآراء والمعلومات بشكل غير مسبوق، مما ساهم في تعزيز حرية التعبير والانفتاح على قضايا متعددة. ومع ذلك، برزت ظاهرة التشهير والاساءة عبر هذه الوسائط الرقمية كأحد التحديات الكبيرة التي تهدد الأفراد والمؤسسات، حيث يتم استغلال هذه المنصات لنشر محتوى رقمي مسيء، يدفع إلى المس بسمعة الأشخاص والشخصيات العامة، ويمس كرامتهم، في كثير من الأحيان دون أدلة دامغة.

وتجدر الإشارة إلى أن التشهير الرقمي لا يقتصر على الأفراد فقط، بل يمتد ليشمل مؤسسات وهيئات رسمية، وبالتالي يطرح التساؤل حول مدى فاعلية القوانين الحالية في التصدي لهذه الظاهرة وحماية حقوق الضحايا، خصوصا في ظل وجود حالات واضحة للتشهير والاستغلال والتحريض عبر الإنترنت دون مساءلة حقيقية. إذ تبرز الحاجة لتعزيز الإطار القانوني والتنفيذي لمكافحة التشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وضمان تطبيق القانون بكل حزم وعدالة، للحفاظ على الأمن الاجتماعي وحماية سمعة ومكانة كل المواطنين.

وفي هذا الصدد نسائلكم السيد الوزير:

ما هي التدابير التي ستعتمدونها لضمان حماية ضحايا التشهير الرقمي، خصوصا من المسؤولين والشخصيات العامة، وهل توجد آليات مراقبة للمحتوى التحريضي والمسيء؟ وكيف يتم التنسيق بين وزارة العدل والجهات الأمنية والقضائية لتسريع متابعة هذه القضايا، لا سيما في الحالات التي يكون فيها المشهر مقيما خارج المغرب؟ وهل هناك إطار قانوني في الأفق لمكافحة هذه الظاهرة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عزيزة بوجريدة